

## أخبار قصيرة

## إيران تقترب من زبائنها النفطيين مسافة ٥٠٠ ميل بحري

أعلن المدير العام لشركة منصات النفط في الجمهورية الإسلامية الإيرانية إقترابها لزبائنها النفطيين مسافة ٥٠٠ ميل بحري، من خلال انضمام منصة جاسك النفطية إلى المنصات الأخرى.

وأكد عباس غريبي، في كلمته التي ألقاها في الملتقى التخصصي الثامن لرؤساء HSE الدفاع المدني وإدارة الأزمة التابعة لشركة النفط الذي عقد بمدينة بوشهر مركز المحافظة، انضمام هذه المنصة إلى المنصات النفطية باعتبارها الخامسة من نوعها في وقت قريب جداً.

وتابع غريبي قائلاً: إن ضم منصة جاسك النفطية إلى المنصات الأخرى من شأنه أن يؤدي إلى رفع القوة التشغيلية والتنافسية في مجال تصدير النفط من الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى الخارج.

## التوقيع على ٢٢٢ وثيقة تعاون خلال ٢٥ زيارة لرئيس الجمهورية

صرح نائب رئيس الجمهورية للشؤون البرلمانية بأن ٢٥ زيارة إلى الخارج قام بها رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية حتى الآن أثمرت عن توقيع ٢٢٢ وثيقة تعاون مع الدول الأخرى.

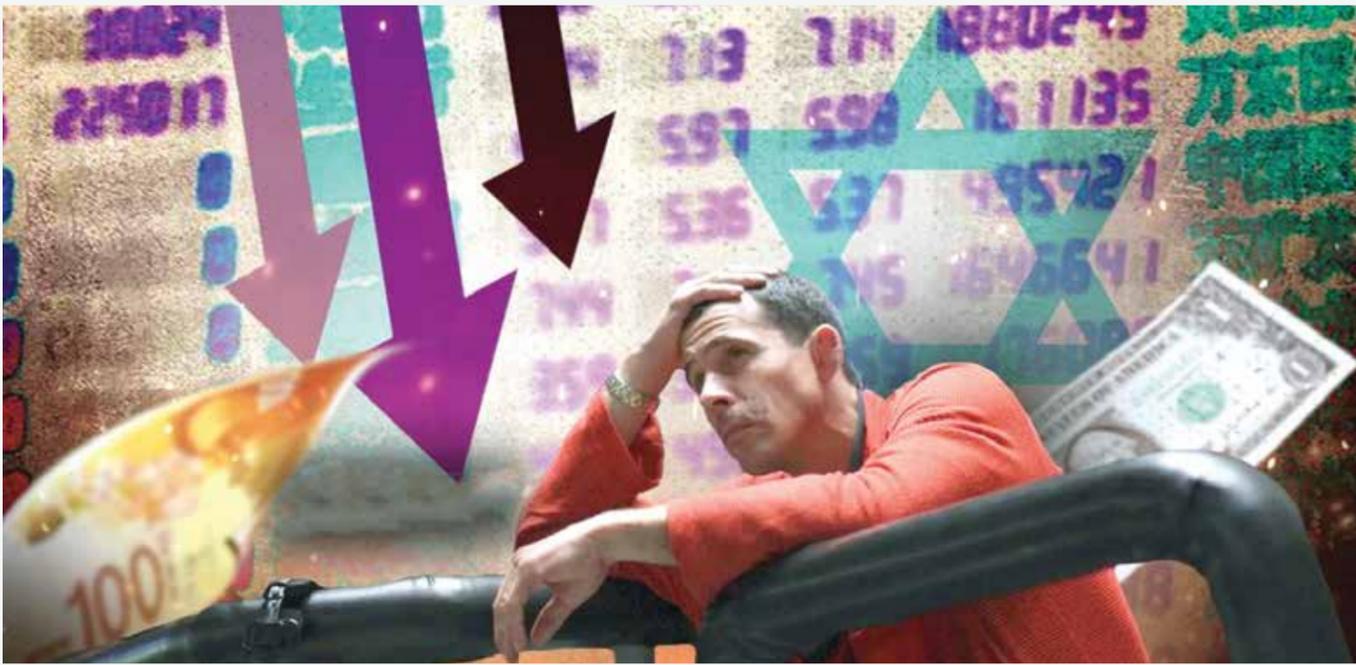
وقال محمد حسيني: إن الحكومة الحالية تبذل جهوداً كبيرة للغاية، ونعمل على الإنجازات التي سيتم تحقيقها في مجال البنى التحتية. واعتبر حسيني ترانزيت السلع بين مدينة آستارا ورشت أحد الإنجازات المهمة التي حققتها الحكومة الحالية في مجال البنى التحتية، وأكد أن توفير العائدات المستدبة للجمهورية الإسلامية الإيرانية يعتبر من نتائج هذه الإنجازات، وأضاف: بالإضافة إلى ذلك، فإن الحكومة قد حددت ٤٨ مشروعاً يحظى بالأولوية، بما فيها الصناعية.



## مؤسسة خدمية تبني ٣٥ ألف وحدة سكنية

أعلن المدير التنفيذي لشركة مطوري الإعمار التابعة لمؤسسة تنفيذ أوامر الإمام الخميني (رض) عن بناء ٣٥ ألف وحدة سكنية في مختلف أنحاء البلاد.

وأوضح محمد جواد اسماعيلي، على هامش افتتاح ٦٦٠٠ وحدة سكنية في مدينة أربيل (شمال غرب)، إن المؤسسة أبرمت مذكرة تفاهم مع وزارة الطرق وبناء المدن وتعمل حالياً على بناء ٣٥ ألف وحدة سكنية في ٢٧ محافظة. واستدرك: بكافة المشاريع فان مؤسسة تنفيذ أوامر الإمام (رض) تقدم خدماتها كوسيط بنسبة صفر فائدة ولا تفرض أي فوائد في هذه المشاريع. وأشار إلى أن التقدم الإنشائي لـ ٣٥ ألف وحدة سكنية المذكورة يبلغ متوسط ٥٠ بالمئة، وفي مدينة أربيل ثمة ١٠٠٠ وحدة قيد الإنشاء، فيما سلمت ١٨٠ وحدة سكنية في العام الماضي.



حجم الخسائر المتراكمة حتى الآن للكيان الصهيوني باتت تقارب ٥٥ مليار دولار دون احتساب الخسائر غير الظاهرة والتي لو احتسبت لفاقت ٧٠ مليار دولار

الباحث الاقتصادي والسياسي بلال عدنان علامة لـ «الوفاق»:

## لن يُقدم أياً كان على الإستثمار في كيان مهزور

الوفاق/ خاص  
فاطمة سيار

واستقرار الاقتصاد. للمرة الأولى منذ ٧٥ عاماً يتعرض الكيان الصهيوني لتبعات كبيرة نتيجة للحرب الدائرة في غزة وفلسطين. ربما لم يكن يتوقع أحد أن تتحول هذه الحرب إلى سبب رئيسي في ضعفة وتشبث مقومات الكيان، والتي طالما اعتبرت أنها محصنة وغير قابلة للإهتزاز. في هذه الأجواء، أجرت صحيفة الوفاق مقابلة مع الباحث الاقتصادي والسياسي الدكتور بلال عدنان علامة، ليكلم نصها:

تأثير الحرب بين المقاومة الفلسطينية وكيان العدو الاقتصادي الصهيوني يمثل جوانب معقدة وتحديات متعددة. تجسدت هذه التأثيرات في تقلبات سوق المال، وتراجع الاستثمار، وضعف الثقة الاقتصادية. يشهد الاقتصاد الصهيوني تذبذباً حاداً نتيجة للتوترات الأمنية، مما يؤثر سلباً على القطاعات المختلفة ويعزز التحديات التي تواجهها الحكومة الصهيونية في إدارة التوازن بين الأمان الوطني

بسلامة العيش في كيان غير مستدام نتيجة عدم قدرته على التعايش بسلام، أو حتى بهدوء مع محيطه من كل الجهات. إن حجم الخسائر المتراكمة حتى الآن للكيان الصهيوني باتت تقارب ٥٥ مليار دولار دون احتساب الخسائر غير الظاهرة والتي لو احتسبت لفاقت خسائره ٧٠ مليار دولار.

على جذب الإستثمارات الأجنبية وخاصة في قطاع شركات التكنولوجيا وشركات الاتصالات العالمية، كذلك الشركات الناشئة التي تعمل في مجال تبادل المعطيات والمعلومات. بسرعة كبيرة أعلنت معظم شركات التكنولوجيا وتبادل المعلومات عن إقفال مكاتبها في تل أبيب وانسحابها من السوق الصهيونية، في وقت لم يُقدم أياً كان على الإستثمار في كيان مهزور.

سعر صرف الشيكال، ما اضطرت معه الحكومة الصهيونية إلى ضخ حوالي ٢٥ مليار دولار من الاحتياطي لدى المركزي الصهيوني، ولم تستطع إيقاف تدهور سعر الشيكال ولا كبح جماح التضخم الذي بات يشكل خطراً على الإنتظام المالي في الكيان.

تخفيض الدعم للكيان من بعض الشركات ووقفها بالكامل من شركات أخرى.

## ما هو دور عدم الأمان في المستوطنات على الاتجاه الاقتصادي للكيان؟

إن الكيان الصهيوني يعتمد بشكل كبير على المستوطنات وامتدادها الجغرافي في فلسطين، حيث شكلت هذه المستوطنات مركزاً إنتاجياً كبيراً بالنسبة للكيان، وما تفرغ المستوطنات سوى الوسيلة الأوسع لوقف وضرب القدرة الإنتاجية له، وهذا ما حصل حتى الآن.

## إلى أي حد يؤثر الركود الاقتصادي في الكيان على اتجاه الحرب؟

لقد أنتجت الحرب الدائرة على الأرض الفلسطينية تراجعاً كبيراً في

نتيجة للحرب الهمجية التي شنها كيان الاحتلال على قطاع غزة وأهله ظهرت حركة شعبية في الكثير من الدول العربية والإسلامية ودول التحضر، حيث بدأت عفوية ومن ثم توسعت، وهذه الحركة تتعلق بمقاطعة كل الشركات وعبرها السلع والمنتجات المعتمدة للكيان الصهيوني سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. حتى أن بعض الحراك الشعبي قد وصل إلى بعض الدول الأوروبية والأفريقية، علماً بأن الدول الأوروبية لم تعلن حتى اليوم أي موقف صريح وواضح من وقف الأعمال العدائية والعسكرية بشكل قاطع في غزة. وقد أنتجت هذه التحركات الكثير من النتائج لناعية

## هل تتأثر الإستثمارات الأجنبية في الأراضي المحتلة بسبب الحرب بين حماس و"إسرائيل"؟

أصيب الاقتصاد الصهيوني بالشلل نتيجة إفراغ المستوطنات ونتيجة لتوقف عجلة الإنتاج ورحيل الكثير من المستوطنين، حيث بات اقتصاد الكيان مريضاً بما يسمى "الركود الاقتصادي" الذي إذا استمر سيتسبب بعجز كبير سيصيب الطاقة التمويلية للحكومة. لطالما كان الكيان الصهيوني يتغنى بقدرته

## ما هو تأثير الهجرة العكسية في "إسرائيل" على الاتجاه الاقتصادي لها؟

لعل أفسى ما يواجهه الكيان بعد ثلاثة أشهر من الحرب هو الهجرة العكسية الكبيرة التي لو تركت على راحتها لفرغ الكيان الصهيوني من نصف سكانه الغير مقتنع أساساً

## تشكيل مجموعة عمل إيرانية-عراقية لتنمية التعاون في قطاع الطاقة

وقال زبيدي فرد: إن الاجتماع عقد بهدف تقديم القدرات والإمكانيات المتخصصة والصناعية لدى الشركات الإيرانية النشطة في قطاعي النفط والغاز، وذلك بمشاركة وزير النفط العراقي وعدد من نوابه والشركات المدعوة، حيث تم تنظيمه في مركز المؤتمرات الدولية بوزارة النفط. وأضاف: تمت مناقشة تعزيز التعاون بين البلدين ودعم إصدار الخدمات التقنية والهندسية إلى العراق وتسهيل هذه العملية وغير ذلك.

أعلن نائب وزير النفط الإيراني عن تشكيل مجموعة عمل متخصصة بين العراق بهدف تعزيز التعاون الثنائي في مجال الطاقة. وجاءت تصريحات وحيدرضا زبيدي فرد في معرض إشارته إلى عقد اجتماع بين المفاوضين الناشطين في قطاعي النفط والغاز الإيرانيين مع وزير النفط العراقي حيان عبدالغني، حيث تناول اللقاء تقديم مقترح لتشكيل مجموعة عمل متخصصة بين البلدين.

## المركزي الإيراني يخصص أكثر من ٣١ مليار دولار لوزارة الصناعة

أعلن محافظ البنك المركزي عن تخصيص ٣١ ملياراً و٤٠٢ مليون دولار لوزارة الصناعة والتعدين والتجارة خلال الأشهر التسعة الماضية. وخلال الجلسة العامة لمجلس الشورى الاسلامي في الرد على سؤال حول تأخر استيراد السيارات، قال محمدرضا فرزین: بخصوص العملة الأجنبية كما أوضح وزير الصناعة والتعدين والتجارة قمنا بواجباتنا؛ فمند بداية العام حتى الآن، تم تقديم ٣١ ملياراً و٤٠٢

مليون دولار للوزارة، أي بزيادة قدرها ٥٪ مقارنة بالعام الماضي، وخصص لمجال السيارات وقطع الغيار حتى الآن ٤٠٦ مليارات و ٤٠٦ ملايين دولار، بزيادة قدرها ٨٪ مقارنة بالعام الماضي. وأضاف فرزین: كما أوضح الوزير، تم الاستيراد أيضاً، والآن تجري المفاوضات بشأن استيراد السيارات الكهربائية والسيارات العادية واستيراد السيارات من المناطق الحرة وتم التوصل إلى الاتفاق اللازم.

خلال الأشهر الـ ١١ من العام الماضي

## أكثر من ١٣ مليار دولار.. قيمة التبادل التجاري بين إيران والصين



بنسبة ٢٤٪. وبلغت ٤٠٥ ملايين دولار في الشهر الحادي عشر من العام الماضي مقارنة بشهر نوفمبر من نفس العام. كما ارتفعت صادرات هذا البلد إلى إيران بنسبة ٥٪ هذا الشهر ووصلت إلى ٩٧٠ مليون دولار. وفي نوفمبر من العام الماضي، استوردت الصين بضائع بقيمة ٣٢٦ مليون دولار من إيران وصدرت بضائع بقيمة ٩٢٠ مليون دولار إلى إيران.

للصين التي تستوردها من إيران، وهي غير مدرجة في الإحصاءات الرسمية لهذا البلد. ونمت صادرات الصين إلى إيران في الأشهر من يناير إلى نوفمبر من عام ٢٠٢٣ بنسبة ٩٪ وبلغت ٩/٢ مليار دولار. وفي نفس الفترة من العام الماضي، صدرت الصين بضائع بقيمة ٨ مليارات و ٤٠٠ مليون دولار إلى إيران. وبحسب تقرير الجمارك الصينية، زادت واردات الصين من إيران

وانخفضت التجارة بين إيران والصين بنسبة ٧٪ في هذه الفترة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي والتي بلغت ١٤ ملياراً و ٤٠٠ مليون دولار. وبلغت واردات الصين من إيران ٤/٢ مليار دولار في الفترة المذكورة، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة ٣٠٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، حيث استوردت الصين حينها ٦ مليارات دولار. ويعد النفط السلعة الرئيسية

وصلت قيمة التبادل التجاري بين إيران والصين إلى أكثر من ١٣ مليار دولار منذ بداية عام ٢٠٢٣، بينما نمت واردات بكين من طهران بنسبة ٢٤٪ في الشهر الحادي عشر من نفس العام. وأفادت وكالة تسنيم للأنباء، نقلاً عن الجمارك الصينية، إن التبادل التجاري بين إيران والصين في الأشهر الإحدى عشرة الأولى لعام ٢٠٢٣ وصل إلى ١٣ ملياراً و ٤٠٠ مليون دولار.